



وزارة الاستثمار
قسم الإعلام الترويجي

الرصد الإلكتروني



إشراء 12 سبتمبر
2017 م

www.minv.gov.sd



إشراف: محمد قسم السيد
رصد و إعداد: رانيا حسن محمد
تصميم وإخراج: أكرم الحاج



السودان ينشط علاقاته المالية مع الاتحاد الأوروبي

ضمن الحراك الدولي للسودان من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد رفع العقوبات الاقتصادية، استضافت العاصمة البلجيكية وفدا سودانيا رسميا يضم رجال أعمال، وذلك بغرض التباحث حول كيفية استفادة السودان من مؤسسات التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي، لتمويل وتنمية ودعم قدرات القطاع الخاص السوداني. فيما يستقبل السودان خلال الشهر الحالي وفودا استثمارية من كل من بيلاروسيا



والصين وروسيا، في رحلة السباق إلى الموعد المتوقع للرفع الكلي للعقوبات الاقتصادية الأميركية، والذي تبقى له نحو شهر. ويقود الوفد السوداني الزائر إلى بلجيكا، وهي الزيارة الأولى منذ بدء الحصار الأميركي عام 1979، أسامة فيصل وزير الدولة بوزارة الاستثمار، يرافقه مساعد محافظ بنك السودان المركزي ومدير إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ونحو عشرة من كبار رجال وسيدات الأعمال وعدد من المستثمرين. وأوضح فيصل لـ«الشرق الأوسط» قبيل مغادرته إلى العاصمة البلجيكية بروكسل أول من أمس، أن الهدف من الزيارة هو فتح آفاق التعاون والشراكات بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص الأوروبي، مشيراً إلى أن الوفد سيلتقي بمؤسسات الاتحاد الأوروبي المعنية بالتمويل، ومن بينها بنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسات وكالات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بجانب مؤسسات التنمية الاقتصادية والعلاقات الخارجية الأوروبية المعنية بالقطاع الخاص. وأضاف فيصل أن الوفد سيلتقي أيضاً بمسؤولي بعض البنوك التجارية الأوروبية والغرف التجارية، وروابط رجال وسيدات الأعمال، بجانب عقد لقاءات مع مؤسسات هولندية وألمانية وفرنسية.. في غضون ذلك، وصل السودان أمس وفدا صينيا استثماريا ورسميا برئاسة أونغ شانغ نائب حاكم مقاطعة شانغونغ الصينية، التي تعتبر أكبر المقاطعات الزراعية في الصين، يرافقه عدد من المستثمرين في



المجال الزراعي بالمقاطعة. وتشارك الصين في مشروع «الهد» الزراعي بنظام الزراعة التعاقدية ضمن شراكة مع السودان، بجانب مشاريع أخرى في إنشاء المسالخ والمطارات. وعقب زيارة للوفد الصيني لموقع المشروع مطلع الأسبوع الحالي في منطقة الرهد الزراعية، تم التوقيع على اتفاقيات لإدخال أصناف جديدة خاصة الحبوب الزيتية والمحاصيل النقدية، التي تساهم في تحسين مستوى معيشة المزارعين. ووافق الوفد الصيني، وفقاً لمسؤولين في وزارة الزراعة والغابات بالسودان، على زيادة مساحة المشروع إلى 600 ألف فدان، وإنشاء صناعات تحويلية في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية. وفي إطار العلاقات السودانية المتطورة مع الصين، عاد وفد سوداني إلى الخرطوم بعد مشاركته في معرض الصين والدول العربية، الذي اختتم أعماله الأربعاء الماضي في مدينة ينتشوان الصينية. وضم وفد السودان عدة قطاعات ممثلة لوزارة الاستثمار ووزارة الثروة الحيوانية وبنك السودان المركزي ووزارة التجارة، وعدة جهات أخرى. ووفقاً للدكتور عبد الدافع عبد الله، المدير العام للاستثمار والشراكات الزراعية بوزارة الزراعة والغابات، فإن بلاده عرضت أوراق عمل حول قدرات وفرص السودان للاستفادة من علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين، خصوصاً أن السودان يعد معبراً تجارياً للصين لكثير من الدول الأفريقية. كما يشارك حالياً وفد من وزارتي الثروة الحيوانية والزراعة والغابات في أعمال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة حول التصحر والتغير المناخي في الصين. وحول زيارة الوفد الفني البيلاوسي للسودان في العشرين من الشهر الحالي، أوضح الدكتور عبد اللطيف عجيمي وزير الزراعة والغابات، أن الوفد سيلتقي عدداً من الخبراء والفنيين في وزارتي الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية، مشيراً إلى الجانب البيلاوسي مهتم بالاستثمار في عدد من المجالات خاصة الآلات والمعدات الزراعية، بجانب مشروعات الألبان وإنتاج اللحوم. وفي روسيا يجري حالياً وفد سوداني برئاسة الدكتور عوض أحمد الجاز، مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس اللجنة القومية العليا للإشراف على ملف العلاقات السودانية الصينية الهندية الروسية، مباحثات في موسكو تتناول الكثير من القضايا والعلاقات التجارية بين البلدين.



السودان يدعو الشركات الروسية للاستثمار بالتعدين



دعا وزير المعادن السوداني، هاشم علي سالم، يوم السبت، الشركات والمستثمرين من روسيا إلى المشاركة في تطوير قطاع المعادن في السودان. وقال سالم، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى موسكو، لوكالة "نوفوستي" الروسية: "تم اكتشاف، إلى الآن، احتياطات كامنة لـ35 معدناً، إلا أنه يستخرج فقط 13 معدناً منها، لذلك ندعو الشركات للاستثمار في استخراج وتكرير بقية المعادن.. الأبواب مفتوحة أمام الشركات الروسية". وشدد الوزير على أن الجانب السوداني يريد تعزيز صناعة التعدين في البلاد، لكنه قد يسمح لفترة قصيرة بتصدير خام المعادن، وأضاف أن الخرطوم بصدد إنشاء أول بورصة لتجارة المعادن النفيسة قبل نهاية العام الجاري، بهدف القضاء على عمليات تهريب الذهب. ويسعى السودان لتطوير تجربته في قطاع التعدين بعد اكتشاف الذهب في العام 2010.





وكالة السودان للإبتهء

وبلغ إنتاج الخرطوم من المعدن الأصفر النفيس العام الماضي 93.4 طنا .
ويتوقع الوزير السوداني أن يصل الإنتاج هذا العام إلى 100 طن. ويعول السودان على قطاع المعادن
لسد فجوة تقلص الإيرادات النفطية، بعد انفصال الجنوب في العام 2011، ما ترتب عليه خسارة
السودان 75% من إنتاجه النفطي لمصلحة دولة جنوب السودان.



وزارة الاستثمار - قسم الإعلام الترويجي - الرصد الإلكتروني



65 مشروعاً جديداً للاستثمار القطاع الصناعي تطور مرهون بإزالة التحديات

تسعى الحكومة إلى تطوير القطاع الصناعي وطرح مشروعات جديدة على المستثمرين في مختلف المجالات بهذا القطاع ويأتي ذلك في الوقت الذي تشهد فيه الصناعة تحديات أبرزها الضرائب وضعف التكنولوجيا وشح الدولار.



وتعترم تقديم 65 مشروعاً صناعياً في مجالات الصناعات الدوائية والغذائية والسكر والإيثانول والزيوت والخضر والأسماك والأعلاف والجلود بجانب صناعات الاسمنت وقطع الغيار والآلات الزراعية. آخر مسح صناعي أجري في السودان خلال عام 2015 كشف عن وجود 223 معصرة و28 مطحنة و17 مصنعاً للألبان و22 مصنعاً للحوم و300 مصنع بلاستيك و29 مدبغة و3 مصانع للأحذية و30 مصنعاً للحديد. وعلى الرغم من دخول استثمارات خارجية في المجال الصناعي إلا أن حجم المكون المحلي ضعيف في المشروعات الاستثمارية وأرجع المحللون ذلك إلى المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها القطاع. ويقول الخبير الاقتصادي أحمد إبراهيم إن الضرائب والرسوم التي تمثل 54% من تكلفة العملية الإنتاجية من الأسباب التي أدت إلى إحجام بعض المستثمرين عن الدخول في مشروعات استثمارية صناعية". ووفقاً لتقرير مفوضية الاستثمار بولاية الخرطوم يشير إلى وجود نقاط ضعف في العملية الصناعية بالبلاد تتمثل في أن السجل القانوني لمعظم المنشآت الصناعية هو شركات ذات مسؤولية محدودة بدلاً لشركات المساهمة العامة. ويرى مراقبون أن صغر حجم معظم المنشآت الصناعية يقلل من قدرتها التنافسية مع الشركات التي تتمتع بخفض التكلفة الناتجة عن الإنتاج الكثيف وتخلف كثير من التقنيات المستخدمة في الإنتاج، بالإضافة إلى عدم استخدام عمالة إدارية ذات خبرة وضعف الترويج للمنتجات.





وكان الحصار الاقتصادي المفروض على السودان، منذ عام 1997، أثر على حصول المصانع على تقنيات حديثة وقطع غيار مع عدم توفر النقد الأجنبي ما أثر على انسياب مدخلات الإنتاج للتصنيع الزراعي. وافر وزير الدولة بوزارة الصناعة عبود داؤود بوجود معيقات أمام تطور الصناعة السودانية من ضمنها الحظر الاقتصادي ولكنه يرى بوجود محاولات يمكنها تطوير القطاع عبر زيادة الانتاج خاصة وان السودان في سبيله للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ما يتطلب الترتيب الداخلي للصناعات. وكانت وزارة المالية قد وضعت خطة عبر البرنامج الخماسي الذي تبنته الحكومة منذ العام الماضي بزيادة القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي من 142 مليار جنيه خلال عام 2015 إلى 302 مليار جنيه خلال عام 2016. ويعانى القطاع الصناعي من عدم وجود سياسة تدعم التصنيع المحلي وآلية للتحكم في قرارات استيراد السلع الاستراتيجية، وغياب صيغ تمويل تكون أكثر ملاءمة للقطاع الصناعي. ودعا الخبير الاقتصادي محمد ابراهيم الى أهمية إدخال صيغة المشاركة في تمويل الاستثمار الرأسمالي والمصانع بديلاً لصيغة المراجعة ستعكس إيجابياً على القطاع. إلا أن بعض المحللين يرون أن انضمام السودان لعدد من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية قد يضر كثيراً بالصناعة دون وضع استراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة منها لصالح هذا القطاع حيث ستجعل هذه الاتفاقيات السودان سوقاً لمنتجات الدول ويقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. ويعد نائب الأمين العام لاتحاد الغرف الصناعية الفاتح عباس مشاكل القطاع في عدم وجود بنية تحتية بجانب انقطاعات مستمرة للكهرباء وارتفاع سعر الدولار الذي يزيد من التكلفة ويؤثر على القدرة المالية للمصانع. وكان وزير الصناعة قد أشار في تقرير له بالبرلمان عن أداء وزارته إلى إصدار سياسات تهدف إلى تشغيل الطاقات المعطلة وحل المشكلات وتذليل العقبات التي تواجه القطاع وأكدت التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير النقد الأجنبي لمدخلات صناعة الأدوية والسكر والقمح بالتنسيق مع بعض المصارف وتوفير مدخلات الإنتاج المحلية. وحسب الإحصاءات الرسمية تبلغ مساهمة القطاع الصناعي المحلي في الدخل القومي نحو 5% خلال الأربعة عقود الأخيرة.





والي البحر الاحمر يتوجه الى تركيا لمتابعة تنفيذ الاستثمارات التركية المتفق عليها بالولاية



توجه والي البحر الأحمر الاستاذ علي احمد حامد الي تركيا يرافقه وزير الاستثمار بالولاية، لمتابعه تنفيذ الاتفاقيات بين الولاية ومجموعة الاستثمار التركية وترجمتها الي واقع ملموس ، ومن بين تلك الاتفاقيات إتفاقية زراعة خمسة آلاف فدان قطن بمشروع دلنا طوكر الزراعي .

وعلى صعيد آخر أستقبل مشروع دلنا طوكر الزراعي بولاية البحر الاحمر تدفقات مياه الخور الاولى على اراضي الدلتا مؤخرا ووصفتها ادارة المشروع بالمتوسطة، واصدرت ادارة المشروع عددا من التوجيهات لمنع وجود الحيوان داخل الدلتا، وعدم ممارسة الزراعة العشوائية، بالاضافة الى منع اصحاب المشاريع من ممارسة اي نشاط زراعي الا بعد الرجوع الي ادارة المشروع.





الأردن والعراق يتفقان على إقامة منطقة صناعية مشتركة



اتفق الأردن والعراق أمس الأحد، على عدد من آليات تعزيز التعاون الثنائي بينها في مختلف المجالات الاقتصادية، وبخاصة التجارية والاستثمارية والصناعية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والفرص المتاحة في كلا البلدين، وفق بيان لوزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

وأكد الجانبان خلال اجتماعات ثنائية تمت في عمان برئاسة وزير الصناعة والتجارة الأردني يعرب القضاة، ووزير الصناعة والمعادن العراقي محمد شياع السوداني، أهمية العمل المشترك لزيادة حجم التجارة البينية، لا سيما بعد إعادة فتح معبر طربيل المغلق منذ يوليو (تموز) من العام 2015، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص الأردني والعراقي لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة. واتفق الجانبان على تشكيل لجنة تجارية أردنية عراقية مشتركة لغرض متابعة تنفيذ أحكام اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بينهما، والتي دخلت حيز التنفيذ في 15 مارس (آذار) عام 2013.





كما اتفق الجانبان على سرعة الانتهاء من قوائم السلع الأردنية التي سيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية العراقية المفروضة على الواردات العراقية وبنسبة 30 في المائة. كما توصل الجانبان أيضاً، إلى اتفاق بإنشاء منطقة صناعية أردنية عراقية مشتركة على الحدود بين البلدين.. وقال القضاة، إن «الأردن ينظر إلى العراق ليس كسوق وإنما كشريك استراتيجي في جميع المجالات»، مشيراً إلى أن إعادة فتح الحدود البرية سيعطي دفعة قوية لزيادة حجم التبادل التجاري وتخفيف القطاع الخاص في كلا البلدين لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة والاستفادة من الفرص المتاحة. من جانبه، قال الوزير العراقي إن بلاده تشارك الأردن الحرص بأهمية تطوير العلاقات الاقتصادية، من خلال الارتقاء بحجم التبادل التجاري بعد فتح معبر طريبيل، وكذلك العمل على إقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة. وأضاف أن «العلاقات بين البلدين تسير بخطى ثابتة بدليل اللقاءات المستمرة بين الجانبين لمتابعة ما تم الاتفاق عليه»، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على تحفيز رجال الأعمال الأردنيين والعراقيين لإقامة مشاريع مشتركة، حيث سيتم تسهيل حركة دخول رجال الأعمال الأردنيين إلى بلاده. وقال إن أمام العراق استحقاق اقتصادي مهم، وهناك تحديات ضاغطة تواجه الدولة العراقية، بينها نسب البطالة المرتفعة والفقر والتضخم الذي طال عموم المحافظات خاصة المحررة، بالإضافة لوجود 3.5 مليون نازح يحتاجون لكل الخدمات الحياتية. وأضاف أن «انخفاض أسعار النفط أثر سلبي على الوضع الاقتصادي، وانعكس على مستوى الخدمات وفرص العمل وتدني الأجور»، مشيراً إلى القوانين التي أقرت منذ عام 2010 وتتعلم بالتعرفة الجمركية وحماية المنتج والمستهلك وبدأ تنفيذها من عامين. وبين أن اللجنة التي شكلت بأمر من مجلس الوزراء العراقي لدراسة إمكانية استثناء البضائع الأردنية من التعرفة الجمركية ستواصل عملها خلال الأسبوع الحالي لتحديد المنتجات العراقية ومثيلاتها المستوردة، أو التي يحتاجها العراق ولا تغطي احتياجات الأسواق، لافتاً إلى أن توصيات اللجنة سترفع للمجلس لاتخاذ القرار المناسب حيال السلع التي سيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية. وبين أن العراق يرغب في إقامة شراكات استثمارية صناعية مع الأردن، من خلال إمكانية إقامة منطقة صناعية على حدود البلدين، مؤكداً استعداد الحكومة العراقية لتقديم كل





الشرة الاوسط/



التسهيلات للمستثمرين الأردنيين الراغبين للاستثمار في المناطق العراقية أو المشاركة بعمليات أعمار المناطق المحررة. بدوره، قال رئيس غرفة صناعة الأردن عدنان أبو الراغب، إن إعادة افتتاح معبر طريبيل سيسهم بتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، وإعادة حجم التبادلات التجارية بينهما إلى المستوى الطبيعي الذي كانت عليه سابقا. وأضاف أن (الظروف غير المستقرة بالمنطقة أدت إلى تعطيل التبادل التجاري بين البلدين وانخفاض حجم وقيمة الصادرات الأردنية للسوق العراقية) وحسب أبو الراغب، بلغت الصادرات الأردنية إلى العراق خلال العام الماضي 470 مليون دولار، مقارنة مع 697 مليون دولار في عام 2015، بانخفاض نسبته 32.5 في المائة.





الشرق الأوسط

البحرين تنفذ 5 مشاريع عقارية بـ 11 مليار دولار

تنفذ البحرين 17 مشروعاً عقارياً، وتصل الاستثمارات في 5 مشاريع منها إلى 11 مليار دولار، في حين ينمو القطاع العقاري بشكل متسارع يصل إلى 4.5 في المائة، وتستثمر الحكومة البحرينية في ترقية البنية التحتية والتشريعات، من أجل جذب مزيد



من الاستثمارات في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع العقاري.

وقال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين خالد الرميحي، إن المؤشرات الاقتصادية تظهر مرونة القطاع العقاري في البحرين، كما تعكس الطلب المتزايد على العقار السكني، ليس فقط في البحرين ولكن في جميع أنحاء المنطقة. وأضاف أن النمو القوي في القطاع العقاري جاء نتيجة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية وتشريعية وسياسات استشراف مستقبلية مثل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل وزارة الإسكان وقانون العقارات الذي صدر مؤخراً. وكشف التقرير الاقتصادي الفصلي الصادر عن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين عن نمو القطاع بنسبة 4.5 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري 2017، مشيراً إلى أن القطاع العقاري يسهم بأكثر من 1.7 مليار دولار في الاقتصاد. ووفق البيانات الأخيرة التي صدرت عن مجلس التنمية الاقتصادية، وهو جهاز حكومي يعمل على الترويج للاستثمار في البحرين، ارتفعت المعاملات العقارية في البحرين بنسبة 15.2 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري لتصل إلى قيمة إجمالية بلغت 770 مليون دولار، بزيادة 8.1 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. كما شهد قطاع التجزئة والضيافة نمواً سريعاً، وبرز قطاع المطاعم والفنادق كأسرع القطاعات نمواً خلال الربع الأول من هذا العام، مسجلاً نمواً بنسبة 12.3 في



المائة على أساس سنوي. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن وزارة الإسكان، وصل عدد طلبات تخصيص الوحدات السكنية حالياً إلى 55 ألف وحدة، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 5000 وحدة سكنية في سنوياً، ما سينتج عنه ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية في البحرين. إضافة إلى ذلك، أسهم تدفق الزوار إلى البحرين في السنوات الأخيرة في زيادة الطلب على الخدمات السياحية ومرافق البيع بالتجزئة، ففي عام 2016 ارتفع إجمالي عدد القادمين إلى البحرين بنسبة 6 في المائة عن عام 2015، ليصل عدد الزوار إلى 12.2 مليون زائر. واستقبلت البحرين 5.6 مليون سائح في النصف الأول من العام الحالي، بزيادة 14 في المائة عن النصف الأول من عام 2016، وفقاً لهيئة البحرين للسياحة والمعارض. وسيشارك مجلس التنمية الاقتصادية، وهو الذراع التسويقية للحكومة البحرينية لجذب الاستثمارات إلى البحرين، بعدد من المشاريع العقارية التي تصل قيمة الاستثمارات فيها إلى 11 مليار دولار من قبل خمسة مطورين مشاركين في المملكة، وهي «خليج البحرين» وهو مشروع بواجهات بحرية تقدر قيمته بنحو 2.5 مليار دولار، و«ديار المحرق»، وهي مدينة متكاملة تضم مدينة التنين الصينية، و«درة البحرين» وهي مدينة ساحلية، و«كانال فيو» مشروع سكني يطل على قناة مائية في جزيرة دلمونيا، ومشروع «بحرين مارينا» يطل على واجهة بحرية في قلب المنامة، في جناح البحرين في معرض ومؤتمر سيتي سكيب جلوبال، الذي يستضيف مشاريع عقارية متعددة الاستخدامات. وإلى جانب هذه المشاريع، شهدت البحرين في السنوات الأخيرة زيادة في عدد مشاريع الإسكان، سواء الاجتماعية أو الخاصة، وتشهد البحرين حالياً أكثر من 17 مشروعاً سكنياً تشمل بعض المشاريع الخاصة. يشار إلى أن البحرين تنفذ حزمة من مشاريع البنية التحتية الكبيرة تمتد عبر مجموعة من القطاعات بقيمة إجمالية تصل إلى 32 مليار دولار، والتي ستدعم النمو في سوق العقارات وتساعد في زيادة نمو الاقتصاد البحريني. وإضافة إلى تطوير البنية التحتية تطور البحرين أيضاً بيئة تنظيمية مساندة كإصدار التشريعات الذكية، وتم مؤخراً إصدار لائحة تنظيمية جديدة بالتشاور مع القطاع الخاص لدعم النمو في القطاع العقاري.

